الأمـــن العـــــام.. أولا..!!

انقلبت فكرة الأمن الداخلي في مصر رأساً على عقب منذ عام ١٩٥٢ فقد كان الأمن العام - قبل حركة الجيش - يحتل مكان الصدارة، وكان مدير الأمن العام هو أهم شخصية في وزارة الداخلية. فالأمن العام هو أمن مجموع المواطنين على أنفسهم وممتلكاتهم سواء كانوا في بيوتهم أو في الطريق العام، وسواء كان الوقت نهارا أو ليلا، لذلك كنا نرى في الشوارع - على مدار الأربع والعشرين ساعة - دوريات من رجال الشرطة، بعضهم يجوب الشوارع على أقدامه، وبعضهم يستعمل الخيول، والبعض الآخر يستعمل الدراجات البخارية في حركة سريعة ودائبة تلزم سائقي السيارات باحترام قواعد المرور، وتتعقب المجرمين وتقبض عليهم، ومازلنا نذكر كيف استطاع «الصول» الأمين عبدالله أن يقبض على قتلة اللورد «موين» الوزير البريطاني المقيم، ويجنب الحكومة أزمة سياسية كبرى لو أن القتلة كانوا قد استطاعوا الفرار بجريمتهم..!!

أما الأمن السياسي، فقد كان يختص به قسم صغير في وزارة الداخلية اسمه «القلم المخصوص» يشرف عليه ضابطان صغيران هما على وجه التحديد محمد إبراهيم إمام، ومحمد الجزار، والقلم في التنظيم الإداري في ذلك الوقت كان أصغر من الإدارات والأقسام، ومع ذلك كان الشعب يضيق به وكانت الصحافة «الوطنية» تهاجمه وتعتبره قيدا على حرية الرأي التي يحميها دستور تلك الأيام.

وبعد قيام الثورة «المباركة» وتحت شعار القضاء على خصومها من الرجعيين وأعوان الاستعمار(!!) تراجع دور الأمن العام ليفسح مكانه للأمن السياسي بمسمياته المختلفة.. للباحث العامة.. ومباحث أمن الدولة.. وغيرها من الأسماء التي تعني شيئاً واحداً هو أمن النظام الحاكم وضمان استمراره، وسخرت كل الإمكانيات لخدمة جهاز الأمن السياسي، فاختاروا له أفضل العناصر، وزودوه بأحدث الإمكانيات، ووجهوا إليه الجانب الأكبر من الاعتمادات المالية، على حساب أجهزة الأمن العام الذي هو أمن مجموع للمواطنين..!!

ولسنا بطبيعة الحال نقلل من أهمية الأمن السياسي أو ننكر بعض جهوده، خصوصا في الظروف الدقيقة التي مرت بها البلاد، لكننا - فقط - نطالب بأن يكون الاهتمام بالأمن السياسي متناسبا ومتوازيا مع الاهتمام بالأمن العام الذي يخدم مجموع المواطنين ويحافظ على حقوقهم وممتلكاتهم. ولا يستطيع منصف أن يتجاهل التدهور الذي أصاب أجهزة الأمن العام، فالأحكام القضائية لا تنفذ للعجز الظاهر في إمكانيات إدارات تنفيذ الأحكام، والطرق العامة أصبحت «غابة» لا يحكمها قانون ولا يردع العابثين بأمن الذين يستخدمونها أحد، وسرقة السيارات أصبحت «لعبة» سهلة لا «يتسلى» بها اللصوص وحدهم، وإنما يشاركهم فيها شباب من أسر كبيرة أدمنوا تعاطي المخدرات ووجدوا في سرقة السيارات موردا سهلا للإنفاق على انحرافهم، ومموّلا في متناول أيديهم في غياب التواجد الأمني، وانشغاله بالأمن السياسي.وجرائم السطو على المساكن والمتاجر أصبحت تتم جهارا نهارا في أهم الشوارع وأكثرها ازدحاما بالجمهور، فإذا استغاث المواطن «العادي» بالشرطة أو لجأ إليها، لقي من سوء المعاملة، وتدهور مستوى العاملين في أقسام الشرطة ما يجعله يفضل ألف مرة أن يفوض أمره لله بدلا من أن يقع فريسة في يد «باشاوات» الأقسام أو غيرهم من المعاونين..!!

أما إذا تعلق الأمر بموكب يمر، أو شارع يسكن فيه مسئول كبير، فإن الإمكانيات كلها متوفرة ابتداء من السيارات «الشيروكي» الحديثة وانتهاء بأجهزة الاتصالات اللاسلكية المتنقلة «الووكي توكي» ومن أجل المسئول الكبير تغلق الشوارع، ويتعطل المرور، ويتواجد رجال الشرطة تواجدا مكثفا على جنبات الطريق، لا يشغلهم شيء آخر حتى ولو ارتكبت أمام أعينهم جرائم الاعتداء على المواطنين العاديين أو السطو على مساكنهم، وتحت شعارات الشرطة «المتخصصة» تراجع الأمن العام، وألقى كل جهاز بالمسئولية على الجهاز الآخر، ولم يعد أمام المواطن العادي إلا أن يأخذ حقه بيده أو يفوض أمره إلى الله..!!

ولابد أن يكون انضباط رجل الشرطة هو المدخل الطبيعي لانضباط سلوكيات المجتمع، فلا يمكن أن يترك ضابط شرطة يحول الرصيف في طريق عام موقفا لسيارته الشخصية يحيطه بالجنازير والأقفال، ثم يقبض على بائع متجول وضع على الرصيف «قفصا» من الفاكهة يكسب من بيعها قوت أولاده، ليقدم إلى المحاكمة بتهمة إشغال الطريق..!!

ولا يمكن أن يسمح لأولاد «الباشوات» بقيادة سيارات تحمل اللوحات المعدنية لجهاز الشرطة ويعرضون بتهورهم ورعونتهم سلامة المشاة للخطر، بينما يختص جهاز الشرطة - ضمن ما يختص به - بمراقبة استخدام السيارات الحكومية وسيارات القطاع العام..!!

ويمكن أن يحصل معارف وأصدقاء «الباشوات» على رخص القيادة، وجوازات السفر، والبطاقات الشخصية، في لمح البصر، بينما المواطن العادي «يدوخ السبع دوخات» للحصول على رخصة قيادة أو لتجديد جواز سفر..!!

وهل يمكن أن نطلب من المواطن العادي أن يتعاون مع جهاز الشرطة في تحقيق الأمن السياسي، بينما هو يلقى كل الإهمال من هذا الجهاز - ذاته - فيما يتعلق بأمنه وباحترام آدميته..؟؟ وهل يمكن أن يتحقق الأمن السياسي إلا إذا تحقق - أولاً - الأمن العام بكافة معانيه، وفي مقدمتها أمن المواطن..؟؟

وليست العبرة بكثرة «اللواءات» الذين ينظمون المرور في الطريق العام، أو كثرة العمداء والعقداء الذين يراجعون جوازات السفر في أكشاك المطارات، لكن العبرة بفهم رجل الشرطة لواجبه، ومحاسبته إذا أخل بهذا الواجب..!!

أحمد طلعت